(**الاهرام**، القاهرة، ١٥/٩/١٩٨٥). اما اسامة الباز، مدير مكتب الرئيس مبارك، فاكد أن «مصر والاردن تدارستا الموقف في الشرق الاوسط بروح من التعاون بين الجانبين، وبالتنسيق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

عقب محادثات حسين ـ مبارك، كانت الحكومة الاردنية قد تلقت رسالة من لجنة المصالحة العربية التي شكلتها «القمة» الطارئة في الدار البيضاء. وفحوى الرسالة المذكورة أن لقاءً رسمياً أردنياً ـ سورياً سيتم في جدة، على مستوى رئيسي الحكومتين السورية والاردنية. وفعلاً جرى اللقاء بين الجانبين، حيث اكد الجانب الاردني ان «لقاء جدة ناقش كل القضايا الأساسية المتعلقة بالخلافات بين عمان ودمشق»، في حين اكد الجانب السوري «أن سوريا تريد تضامناً عربياً في مواجهة العدو الأول، التاريخي، للامة العربية، وليس تضامناً عربياً للدخول في حوار مع هذا العدو للوصول إلى التفريط في الحق العربي. فالتضامن العربي، في هذه الحالة، يكون مؤامرة عربية لتصفية قضية فلسطين، وسوريا لن تتغاضى عن أي موقف يعرض الامن القومي للخطر» (**تشرين**، دمشق، ١٦/٩/١٩٨٥).

اما المصادر السعودية، فقد ذكرت «أن من بين الاجراءات المقترحة لتنقية الاجواء بين سوريا والاردن وقف الحملات الاعلامية السورية ضد اتفاق عمان للتحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك، وأن الجانب الاردني اكد تمسكه بمشروع فاس العربي لحل القضية الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٧/٩/١٩٨٥).

في هذه الاثناء عرض الملك حسين جهود بلاده من اجل التوصل الى سلام عادل وشامل لأزمة الشرق الاوسط والتي تشكل القضية الفلسطينية جوهرها، وذلك امام رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، في اثناء زيارتها الى الاردن بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٥. قال: «إن من ضمن هذه الجهود المبادرة التي اتخذناها من اجل تنشيط عملية السلام في الاتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقمنا معاً بالتحرك المشترك بالاستناد الى التوجه العربي الجماعي للسلام المثبت في مشروع السلام العربي المقرر في قمة فاس لعام ١٩٨٢». واكد ان اتفاق عمان ليس بديلاً عن العمل العربي المشترك بل هو جزء منه، وبشكل واحداً من حلقاته. ولكن الجديد في الاتفاق هو «تأكيده على قاعدتين: الاولى، ان يكون اطراف النزاع هم اطراف التسوية، وهذا يعني فتح الطريق أمام منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في عملية السلام نيابة عن الشعب الفلسطيني؛ اما الثانية، فهي ضرورة انطلاق اطراف النزاع في عملية السلام من ارضية متوازنة، ليتوصلوا الى حل متوازن، وهذا يتحقق بتنفيذ ذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ الذي ينص على رعاية دولية مناسبة لمفاوضات السلام. اننا نعتقد بأن هذه المقاربة للمشكلة لا تزال ملائمة، وانه من الضروري عقد مؤتمر دولي، بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، وكذلك الاطراف المعنية لايجاد حل لازمة الشرق الاوسط وتحقيق السلام العادل والدائم» (**النهار**، بيروت، ١٩/٩/١٩٨٥).

وفي إطار موقفه التقليدي الرافض لاتفاق عمان، هاجم العقيد الليبي معمر القذافي الاتفاق المذكور، والملك حسين وياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقال إن «الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو القتال من النهر الى البحر، وانه بدون قتال لن يكون هناك حل». ورفض الة ذافي طروحات الحركة الانشقاقية عن «فتح» (**القبس**، الكويت، ١٩/٩/١٩٨٥).

وفي دمشق لاحظ المراقبون أن وسائل الاعلام الرسمية السورية بدأت بالتركيز على «اهمية تحقيق التضامن العربي» وذلك عقب لقاء رئيسي وزراء سوريا والاردن في جدة. فقد كتبت صحيفة «البعث» السورية «ان موقف سوريا من التضامن العربي هو الالتزام بالقضية القومية للامة العربية، قضية فلسطين، وبتحريم انفراد اي جهة او طرف عربي بالتعامل مع هذه القضية على اساس الحلول الجزئية او المنفردة» (**السفير**، بيروت، ٢٠/٩/١٩٨٥).